

- ألكسى دو توكوفيل (1805 - 1859) أو التنبؤية الديمقراطية

>> إن مشكلة توكوفيل يمكن إذن أن تلخص كما يلي : بأي الشروط يمكن لمجتمع ، يتجه فيه مصير الأفراد ليصبح ذا نمط واحد، ألا يغرق في الاستبدادية ؟ أو أيضا : كيف نجعل المساواة والحرية منسجمتين مع بعض ؟... إنه يعود لحالة المجتمع من أجل فهم مؤسسات السياسة » . ر أرون

ولد الكس ديثوكفيل سنة 1805 في باريس و هو من عائلة نبيلة عريقة، زاول دراسته في القانون و بعد تخرجه عين قاضيا في فرساي سنة 1827 حتى سنة 1832 حيث قام بتقديم استقالته. سافر للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1831 مع صديقه غوستاف لوبون Gustave le Beaumont و هذا للقيام للتحقيق و القيام بدراسة حول نظام السجون في و م أ لصالح وزارة العدل الفرنسية ، حيث دامت إقامته في هذا البلد 09 أشهر قام فيها بزيارة عدة مناطق و تعرف فيها على عدة شخصيات أستطاع من خلالها الإعداد لكتابه الديمقراطية في أمريكا و الذي نشر جزؤه الأول سنة 1835 حيث لقي صدى كبير بخلاف الجزء الثاني الذي نشر سنة 1840. تم تعيينه عضو في الاكاديمية للعلوم الأخلاقية و السياسية ، ثم في الأكاديمية الفرنسية

في سنة 1839 بدا مسيرته السياسية حيث انتخب نائبا لفالون Valognes مقر عائلته و هذا حتى سنة 1851* السنة التي قام بها لويس نابليون بوناپرت بانقلاب ذاتي الذي كان حينها رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية. بعد هذا التاريخ اصبح ديثوكفيل أحد المعارضين للنظام و شارك في عدة ملفات ، معارضة نظام الرق ، القضية الجزائرية ، حرية التعليم . في سنة 1848 أصبح رئيس المجلس العام للمانش التي قدم استقالته منه بعد انقلاب 1851 ، تقلد كذلك حقيبة الخارجية لمدة خمسة أشهر و اخر حياته قام بتكريسها للكتابة . توفي المفكر سنة 1859 بمرض السل حيث ترك من ورائه عدة مؤلفات من أهمها :

- الديمقراطية في أمريكا 1 (1835) - 2 (1840)

- الذكريات سنة 1850

- النظام القديم و الثورة 1856

إن المؤلف ، من حيث منهجه وسياقه العام ، ينبثق ، بداهه ، وبالفعل من مونتسكيو . إنه ، مثل روح القوانين ولكن بطموح أقل ، محاولة واسعة في علم الاجتماع المقارن . إنه ، إذا أردنا القول ، وفيما يتعلق بأمريكا (التي لم تكن ، غالبه ، إلا حجة) « روح المجتمعات الحديثة » .

المجتمعات الحديثة الديمقراطية المناقضة للمجتمعات القديمة الأرستقراطية : هذه هي المسلمة الأولى ؛ أما الثانية فهي أن الطابع الأساسي للديمقراطية ليس قط الحرية وإنما المساواة ، والإتجاه للتسوية العامة . ويتبع هذا أن هذه الديمقراطية ليست إلا شديدة القابلية لأن تقود إلى الإستبدادية - ولا سيما بشكلها الماكر المتمثل بالمركزية .

إنطلاقا من هذا ، كم غذي المؤلف شغفا حقيقيا بالحرية (التي يفهمها بمعناها الأسمى) ، وكم كان ، في نفس الوقت ، مقتنعا بأن أوروبا القديمة ستدخل، بدورها، بعد أمريكا الفنية ، في العصر الديمقراطي المقدر له أن ينتصر نهائيا على أنقاض العصور الأرستقراطية - وعليه فإن المعضلة الأساسية لعلم السياسة المستقبلي تطرح ، في نظره ، بالعبارات التالية : كيف تنقذ الحرية ، ضمانة الكرامة والقيمة الإنسانية ، ضمن إطار الديمقراطية المحتممة ؟

المجتمعات الأرستقراطية والمجتمعات الديمقراطية

يتميز المجتمع الديمقراطي، في رأيه ، وبالمقارنة مع المجتمع الأرستقراطي ، بثلاث سمات خاصة به . فهو مجتمع غير تسلسلي، يكره ويخشى التسلسلات (les hiérarchies) بدءاً بتلك التي تقوم على الولادة . وهو لا يقبل إلا بتسلسل الوظائف العامة لأن أي مجتمع متطور لا يمكنه أن يستغني عنه (ويستشهد هنا بالصيغة الواردة في مقدمة دستور 1791 : «ليس هناك أي سلطة أعلى من سلطة الموظفين العامين في ممارستهم لوظائفهم ») .

وهو مجتمع لا يرتبط فيه الناس بعضهم ببعض بقوة ، وتجد فيه رابطة الانفعالات الإنسانية نفسها مرتخية وواسعة في نفس الوقت . أما في المجتمع الأرستقراطي فيكون الناس ، بالعكس ، مشدودين لبعضهم البعض : فهناك سلسلة أولى توحد الأدنى والأعلى (صعوداً من أكثر القرويين وضاعة إلى الملك) وسلسلة ثانية تود الأجيال المتعاقبة . إلا أن الديمقراطية تحطم السلسلتين في آن واحد : فمن الناس الذين أصبحوا متساوين ، تصنع حلقات منفصلة في الزمان وكذلك في المكان . إنها تعيد باستمرار كل فرد نحو نفسه ، وتحته على أن يخلق بنفسه مجتمعة صغيرة لإستعماله الخاص ، مكونة من أسرته وأصدقائه ، وعلى أن يترك المجتمع الكبير لذاته . وهكذا تنمي الديمقراطية ما يصفه توكوفيل بالفردية - معطياً للكلمة معنى غير مألوف - التي تكتسي طابعاً متصلاً بالشعور . كما تنتج ظاهرة مشابهة في نظام الأفكار والمعتقدات والآراء : فالإنسان الديمقراطي بدل أن يعود لما كان يفكر به أجداده ، أو على الأقل بدل أن ينحني أمام رأي الناس الأعلى في عصره ، يتجه للإستعانة فقط بالجهد الفردي لعقله .

والمجتمع الديمقراطي هو ، أخيراً ، مجتمع ينفرد ، بدافع من القوة المشتركة لأفكاره ومشاعره ، من مفهوم الأجسام المتوسطة (intermédiaires) أو الثانوية : في حين أن المجتمع الأرستقراطي لا ينفصل عن البنية التجمعية (Corporative) التي ، بوضعها الحواجز المنيعية ، المتمثلة بامتيازات هذه الأجسام ، في وجه الطموحات التعسفية للسلطة المركزية ، تحقق تلقائياً (كما لاحظ ذلك مونتسكيو) تحديدا لهذه السلطة أما المجتمع الديمقراطي فإنه يتجه بفضل بنيته الخاصة ، وبصورة تلقائية أيضاً ، لإزالة نفس هذه الأجسام لأنه بدل أن يتطلع لمثل هذا التحديد ، يشعر بالحنين لتفتح القوة الحاكمة بدون عقبات وبدون منافسة .

إن أفكاره ومشاعره (التي هي انعكاسات أمينة لبنيته) تحمله قهراً في هذا الإتجاه .

أفكاره = إن مفهوم الجسم المتوسط هو بحد ذاته مفهوم معقد . وهو ، علاوة على ذلك ، مفهوم خاص أو ذاتي . إلا أن الديمقراطية تحب المفاهيم البسيطة التي قليلاً ما يشتبه في كونها تخفي الأفكار الخلفية للأقوياء . وهي تحب المفاهيم العامة . وتشعر بنفسها مرتاحة ، بشكل فريد ، أمام المفهوم العام والواضح والبسيط ، في آن واحد ، للسلطة الوحيدة والمركزية ، المؤهلة لأن تكون حاضرة في كل مكان .

مشاعره = إنها ، بدقة ، كراهية الامتياز : فلا شيء ، لدى الإنسان الديمقراطي ، يحرك المشاعر لصالح مثل هذه السلطة الواحدة والمركزية ، الموضوعة بلا جدال فوق كل فرد (وفوق جاري كما هي فوق ، في حين أن الامتياز الذي قد يتمتع به جاري بالنسبة الي سيكون أمراً لا يمكنني أن أتحملة !) ؛ إنها أيضاً المشاعر التي يحس بها الناس الديمقراطيون المعزولون ، والذين لا يشكلون سلسلة ، تجاه ضعفهم . إن هذا الشعور يحملهم لالتماس كل الحماية من الدولة ، هذا الكائن الضخم والقوي جداً ، القوي الوحيد بسبب « الإنخفاض العام ، للجميع . إنها ، أخيرة ، الفردية بالمعنى الخاص الذي أعطاه توكوفيل لهذه الكلمة : كيف يمكن لهؤلاء الناس الديمقراطيين ، المنطوين على أعمالهم وانفعالاتهم الشخصية ، والميالين للإنغلاق « كل بمفرده في عزلة قلبه الخاص » ، كيف يمكن لهم ألا يسمحوا بتوسع سلطة الدولة ، الوحيدة القادرة من الآن فصاعداً على رعاية المصالح الجماعية(*) ؟

إن من المناسب أن نضيف لهذه المشاعر والأفكار المرتبطة بالبنية القائمة على المساواة ، سلسلة من الأسباب الخاصة والطارئة التي يعدها المؤلف وعلق عليها . إنها ، بشكل خاص ، الحروب والثورات ؛ الإحسان والتربية باعتبار أنها أصبحت من شؤون الدولة ؛ وتنمية الصناعة (التي تؤدي بالدولة للتدخل ولوضع الأنظمة التي تأخذ بالحسبان العلاقات الاجتماعية الجديدة والأكثر تعقيداً ، وللقيام بالأشغال الكبيرة العامة أو شبه العامة ، وحتى لأن تجعل من نفسها صناعي يمتلك ورشات ومصانع خاصة به ، وذلك بانتظار أن يصبح يومه « الرئيس أو بالأحرى المعلم » لكل الصناعيين الآخرين) . كيف يمكن ألا يستشف من هذا أن كل شيء كان يعمل لصالح النمو اللامحدود لسلطة أكثر فأكثر مركزية ؟

قانون التسوية الذي لا يقهر

إن على قارئ توكويل ، في 1835 ، مهما كان قليلاً تفضيله للحرية على المساواة (ومهما رأى ، كالمؤلف ، في المركزية شكلاً مقنعاً للاستبداد) ، وحين يلخص السمات الأساسية للمجتمع الديمقراطي والناس الديمقراطيين ، إن عليه أن يميل بشدة لليأس من هذه الديمقراطية الجميلة جداً إذا ما نظر إليها بطريقة مثالية ، ولتمنى أن يتوقف تقدمها. هذا إن لم يعمل بنفسه على عرقلة مثل هذه الحركة المشؤومة .

إلا أن مؤلف الديمقراطية سيقف بكل طاقته وبكل سخطه المبشر أو بالأحرى النبي ، ضد أي محاولة من هذا النوع ، وسيوجه هذا التحذير : « إنكم لن تقوموا ، إذا ما فكرتم هكذا ، وعملتم هكذا ، إلا بتضليل أنفسكم ؛ ومن جهة أخرى فإنكم عبثاً تجدون أنفسكم ! » .

عبثاً . لأن النمو التدريجي للمساواة هو « من صنع العناية الإلهية ... إنه واقع عالمي ، ومستمر ، ويفلت في كل يوم من القوة الإنسانية » . إن كل الأحداث ، مثل كل الناس خدموه وما زالوا مستمرين في خدمته . إن هذه الثورة التي لا تقهر ما زالت تجري بالفعل منذ سبعة قرون.. إن كل شيء دار لمصلحتها ، من الحروب الصليبية إلى البروتستانتية ، مروراً بالاكتشافات الكبرى . إن كل شيء ، على الصعيد الاجتماعي ، كان يعمل لخفض مستوى النبيل ورفع مستوى العامي . . إن المطالبة بإيقافها ستعني ، بطريقة ما الرغبة بالنضال ضد الله نفسه ، وذلك من خلال التعلق بماض باند. ألا تتجلى الإرادة الإلهية ، بالعكس ، في حرص الشعوب المسيحية على قيادة الحركة المحتومة التي ستجرفهم طالما أنه ما زال هناك مجال لذلك ؟ وهل سيكون من الحكمة - كما يتساءل توكويل بالحاح - الاعتقاد بأن جهود جيل واحد ستكون قادرة على إيقاف حركة اجتماعية آتية من زمن بعيد ؛ أو تصور أن الديمقراطية ، بعد أن دمرت الإقطاعية وانتصرت على الملوك ، « ستراجع أمام البرجوازيين والأغنياء ... وستتوقف الآن بعد أن أصبحت قوية جداً ، وأصبح أعداؤها ضعفاء ؟

إن هذا الطابع الذي لا يقهر فليست هناك في قلب الإنسان من شهوة أقوى ، بالفعل ، من شهوة المساواة . وليس هناك ما هو أعم منها . وإذا كانت الحرية مؤهلة لأن تعطي ، من وقت لآخر ، « لذات سامية ، لعدد معين من المواطنين ، فإن المساواة ، من جهتها ، توفر لكل إنسان عدة متع صغيرة يومية ؛ إن سحرها يحس به في كل لحظة ، وهو في متناول الجميع ، إن القلوب الأكثر نبلاً قدرها ، والنفوس الأكثر ابتذالاً تجعل منها ملذاتها ؛ وإذا لم يكن من الممكن الحصول عليها في الحرية (التي يرغب بها غريزية) فإن الناس والشعوب يريدونها حتى في العبودية . إنهم مستعدون لأن يعانون من الفقر والعبودية والبربرية . ولكن ليس من الأرستقراطية . إنها شهوة « حارة ، شرهة ، أبدية ولا تقهر !

شرهة : إن هذه السمة لوحدها تكفي لتفسير الطفرات المستمرة للثورة المعنية بالأمر . فمع المساواة تنمو باستمرار الشهوة للمساواة ؛ وكلما تناقصت الإمتيازات ، ازدادت كراهية الإمتياز . وكلما ازدادت مظاهر التشابه ، بدا مزعجاً أكثر أقل مظهر للإختلاف . إن من الممكن تصور أن يكون الناس ، الذين توصلوا

إلى درجة معينة من الحرية ، راضين تماما . لكنهم لن « يقيموا مطلقة مساواة ترضيهم » (إنه حكم ساطع سيذهب بعيدة ، وبعيدة جدا في الصيرورة الإجتماعية !).

وبعد كل شيء فإن هذا المجتمع الديمقراطي ، الذي سيكون من العبث التطلع لإيقاف تقدمه ومنع قدومه ، يمكن تماما ، إذا ما وجه كما ينبغي (لننتبه لهذا المنعطف في التأمل التوكوفيلي) أن يوفر نوع معين من الخير الذي سيكون خاص به . فلقاء ارتفاع أقل في المعارف وكفاف أكبر في المتع ، يمكن أن ننتظر من المساواة أن تؤمن رفاهية أعم للناس الذين يؤلفون الأمة . إلا أن هذا يترافق ، بالنسبة للأمة بحد ذاتها (وهذا ما يحرص توكوفيل على توضيحه بدقة) بسطوع ومجد وربما بقمة أقل مما كان لديها في عهد الأرستقراطية .

إن المصيبة تكمن في أن الديمقراطية ، حتى الآن، لم توجه أبدا ، خارج أمريكا ، نحو العمل الهاديء المهيأة له ، والذي يسمح بتحقيق هذا النوع من الخير المأمول (والممكن !) . وكما ترك أطفال الشوارع لعيوبهم ، تركت هي لغرائزها . ولكن - وها هو المؤلف يلتزم بحزم بالسير في طريق التفاؤل العاقل والعقلاني - ما زال هناك وقت التقويم هذه الديمقراطية التي لا يمكن تجنبها . ما زال هناك وقت لتصحيح عيوبها، ولمعالجة الشرور التي تجلبها عفوية و (لكي نقول كل شيء في قليل من الكلمات) لجعلها أكثر « فائدة للناس » ما هي ضارة بهم . إنه لعمل صعب ! إنها رسالة حقيقية تلخص في جعل الناس يعرفون العلاجات الحقيقية للشرور التي يخشى منها بحق ، وفي إقناعهم باستعمالها.

الحرية ، السم المضاد للمساواة

« إن الكثير من الناس في فرنسا يعتبرون المساواة في الأوضاع كشر أول ، والحرية السياسية كشر ثاني . وعندما يكونون مضطرين للخضوع لإحدهما ، يسعون جاهدين على الأقل للتخلص من الأخرى . وأنا أقول إنه من أجل القضاء على الشرور التي يمكن للمساواة أن تنتجها ، لا يوجد هناك إلا علاج فعال واحد، هو الحرية السياسية » . ومع ذلك فإن هذه الحرية لا قيمة لها ، في نظر توكوفيل ، إلا باعتبارها انعكاسا لحرية أسمى : الحرية الأخلاقية أو الحرية باختصار ، التي يقصد بها قبل كل شيء (ضد حتميات الماضي والعرق والأرض والمناخ) السلطة الأخلاقية التي يمتلكها كل شخص بشري بالنسبة لمصيره ، أو بتعبير آخر حكمه الحر ، وقدرته على اختيار مجازفاته وأخطاره ، وحقه (وواجبه) في أن يتحمل بنفسه أعباء نفسه .

وإذا كان ما يقصده بالفردية يبدو له خطيرة جدا ، وإذا كانت تعني بالنسبة له صدا « المجتمعات ، فإن السبب في ذلك يكمن في انحطاط النوعية البشرية (من خلال تنازل المسؤولية الشخصية لصالح السلطة) الذي يجب بالضرورة أن يجبره معه هذا الانعزال المحسوب ، وهذا الانطواء الحقيق . إنهما يجعلان من المواطن ، الذي فرغاه من كل نزعة مدنية ، رعية ، خاضع لأهواء كاتب !

وإذا كان توكوفيل يريد أن يرى، في المركزية الإدارية التي تستدعيها هذه الفردية ، القناع الحديث لاستبدادية الحكام وعبودية المحكومين ، فإنه يكشف ، في ختام السيرورة المركزة ، عن وجود اختناق مميت للحرية ، باعتبارها تمرين يوميا وصحية للحكم البشري الحر . إنه يتخيل ، برعب ، سلطة الغد المركزية وهي (مطلقة ، مفصلة ، منتظمة ، ومتنبئة » ، وبخلاف الاستبداديات القديمة ، « عذبة » ، تقهقر الناس « من دون أن تعذبهم » . إنها ترعى الكل كما لو أنها تريد أن تثبتهم « نهائيا في رحلة الطفولة » وتمنعهم من بلوغ « سن الرجولة » . إنها تأخذ على عاتقها كل شيء ، صناعتهم ، أعمالهم الرئيسية ، إرثهم ، حاجاتهم وملذاتهم : « ألن تستطيع أن تنتزع منهم كليا اضطراب التفكير ،، ومشقة العيش ؟.

إن ديثوكفيل يعلم بأن هناك سموما مضادة أو علاجات للسموم التي تفرزها المساواة الديمقراطية تلقائية ؛ إنه يعرفها ، وعليه أن يشير إليها ويدعو لها ، وأن يقول عالية وبوضوح بأنه ينبغي طلبها من الحرية .

من الحرية المبنية من الصعيد الأخلاقي إلى الصعيد السياسي ، دون أن تفقد شيئاً (أو أقل ما يمكن) من محتواها الروحي . من الحرية - من المناسب أن نضيف - المتحالفة مع الدين . فهذه الحرية هي وحدها التي ستستطيع أن تجعل الثورة المحتومة مفيدة للبشرية . إنها وحدها تسمح للناس أن ينجوا من المجتمع الديمقراطي . « الذي جعلنا الله نعيش فيه » : الحد الأقصى من نوع الخير الذي يحتويه ، وأن يؤسسوا هكذا « الإمبراطورية الهادئة للأكثرية » . وليكن مفهوماً بأن أي إمبراطورية أخرى لا يمكن تصورها ، وأن الاستبسال في السعي لإعادة بناء مجتمع أرستقراطي لن يكون إلا تبذيراً للطاقة في سبيل قضية خاسرة - وقابلة أخلاقية للنزاع .

وينتظر توكوفيل حسنة مزدوجة من الحرية السياسية كما حددها بدقة : اعتدال السلطة السيدة ، ومشاركة المحكومين في العمل الجماعي .

الاعتدال - ولكن ليس قط من خلال صيغة الحكومة « المختلطة » التي يصفها بالخيالية ، والتي لم يكن أكثر من جان بودان تعاطفاً معها . فهو يرى أن الأمر ينتهي ، في كل مجتمع سياسي ، لاكتشاف مبدأ للعمل يهيمن على كل المبادئ الأخرى ، مبدأ محرك وحاسم : إنه ، في الديمقراطية ، الشعب ، أو عملية الأكثرية . لكن من الممكن ومن الواجب المطالبة ، باسم الحرية ، بأن تصطدم هذه السيادة بالعديد من العقبات الفنية التي من شأنها أن تعطيها الوقت . والرغبة - لأن تعتدل من تلقاء نفسها .

أي عقبات ؟

- حب واحترام القانون من قبل الحكام والمحكومين على حد سواء
- فكرة الحقوق ، ولا سيما الحقوق الفردية مقابل التجاوز غير العاقب للقوة .
- العبادة ، المستنيرة والرزينة ، للأشكال . إن هذه الأشكال تستخدم ، بين الحكومة والمحكوم ، كحواجز من شأنها أن تؤخر الأولى وتعطي للآخر « الوقت ليتعرف على ذاته .
- وهناك أيضاً عقبات مخفية تتمثل في السلطة القضائية والصحافة الحرة اللتان تأتيان لنجدة الاستقلال الفردي والحقوق والمصالح الخاصة التي تعرضها دوماً للخطر السلطة السيدة الديمقراطية .

وتتشكل الصحافة الحرة ، أيضاً ، من جانبها - ولكن بأسلوب مغاير تماماً و لدى جمهور مختلف كلياً - تقابلًا لانعزال الناس الديمقراطييين وضعفهم . إن المساواة تنتزع من كل فرد دعم أقربائه له ، لكن الصحافة تسمح له بدعوة كل مواطنيه وكل أشباهه لمساعدته .

وتتجلى العقبات المخفية ، أخيراً ، في الحريات المحلية والجمعيات الحرة للمواطنين . إن هذان المفهومان لا ينفصلان ، ويعتبران ، بشكل ما ، توأمين لدى توكوفيل .

إن الحريات المحلية والجمعيات ستسمح في المجتمع الديمقراطي ، وبشكل اصطناعي ، بإعادة تكوين هذه الأجسام المتوسطة أو الثانوية التي كانت ملازمة لطبيعة المجتمع الأرستقراطي . إن الأجسام المحلية اللامركزية ستؤخر أو تقسم ، كما تفعل الصخور البحرية المخباءة ، موجة الإرادة الشعبية . أما الجمعيات (السياسية والصناعية والتجارية أو حتى العلمية والأدبية) التي أثار عددها في أمريكا وتنوع مواضيعها اللامحدود ، دهشة توكوفيل ، فقد قارنها هذا بالمواطنين المستنيرين والأقوياء ، والموسيرين جداً بشكل محتمل ، الذين لن تعرف السلطة كيف تخضعهم بإرادتهم أو تضطهدهم في الظل - أي بكلمة واحدة **بالأشخاص الأرستقراطيين** . إن هذه الجمعيات تنفذ الحريات المشتركة من خلال دفاعها ، بكل ما لديها من وسائل ، عن حقوقها الخاصة مقابل متطلبات السلطة .

المشاركة - إفضيلتها ، كفضيلة الحريات المحلية ، لم تستنفد من خلال الوظيفة الثمينة للعقبات المخففة للسيادة ولضمانات اعتدالها . إن توكوفيل ينتظر بالفعل من هذه العقبات والضمانات هذه الحسنة الثانية للحرية السياسية المتمثلة بمشاركة المحكومين .

إن الحريات المحلية تعيد باستمرار المواطنين لخضوعهم المتبادل بإجبارهم على تقديم المساعدة لبعضهم البعض . إنها تكون مجددا ، بشكل اصطناعي ، مشاعر المقابلة بالمثل ، ونكران الذات ، والتضحية التي كانت العصور الأرستقراطية تنتجها بشكل طبيعي . إن المؤلف يرى في المؤسسات البلدية ، بشكل خاص ، « المدرسة الابتدائية » الحرية . .

« إنها تضعها في متناول الشعب ، وتجعله يتذوق استعمالها الهادئ وتعوده على استخدامها ؛ فبدون مؤسسات بلدية ، يمكن لأمة ما أن تعطي لنفسها حكومة حرة ، لكنها لا تمتلك روح الحرية . إن الانفعالات العابرة والمصالح الآنية وصدفة الظروف يمكن أن تعطيها الأشكال الخارجية للاستقلال ، لكن الاستبدادية المكبوتة في داخل الجسم الاجتماعي تظهر مجددا على السطح أجلا أم عاج ؟ .

والجمعيات ، هي أيضا ، تهز اللامبالاة المشؤومة الناشئة عن الفردية . إنها أيضا تولد وترعى العمل المتبادل الذي يمارسه الناس على بعضهم البعض ، والذي لا ينتج نفسه تلقائية في النظم الديمقراطية (في حين أنه ليس هناك ، في النظم الأرستقراطية ، من حاجة لإقامة الجمعيات من أجل العمل ، لأن البنية الاجتماعية نفسها تشد الجميع بقوة بعضهم البعض) .

تلك هي العلاجات التي بفضلها قاتل الأمريكيون ، برأي توكوفيل ، الفردية المؤذية « وانتصروا عليها » . إلا أنهم وجدوا هذه العلاجات ، خارج السياسة ، في العامل المساعد الثمين المتمثل بالدين .

الحرية والدين

يعترف مؤلف « الديمقراطية ... » بأنها كانت مفاجأة حية له أن يرى الروح الدينية والروح الليبرالية متجددتين بشكل وثيق فيما وراء الأطلسي ، في حين أنها كانتا متعارضتين بعناد في أوروبا القديمة . الأمر الذي ألهمه تعميما) غير مألوف في ذلك العصر : « إن الاستبدادية هي التي بإمكانها أن تستغني عن الإيمان ، وليس الحرية . لأن الدين ينظم الأخلاق ، وبدون أخلاق ، ليست هناك حرية . ولأن تثبيت المعتقدات السماوية من شأنه أن يحتوي الانفعالات العابرة للسياسة الديمقراطية الدائمة الاضطراب : إن الدين هو الذي يحرس الشعب الأمريكي ، الحر سياسيا في أن يفعل أي شيء ، ويمنعه من تصور كل شيء والتجروء على كل شيء . ويتساءل توكوفيل بوقار : « ماذا نفعل بشعب سيدا لنفسه ، إذا لم يكن خاضعا لله ؟ » .

إن الدين المفيد ، بهذا المعنى ، لكل دولة ، ليس بأقل فائدة لكل مواطن ولصحته الأخلاقية ولنوعيته الروحية والقلبية . لأن البحث المتحمس والحصري عن المتع المادية والرفاهية ، والذي لا يمثل أي خطر في المجتمع الأرستقراطي الذي تكون الروح العامة فيه معادية لها ، يبدو بالعكس ضارة لأقصى حد في النظام الديمقراطي الذي لا تدفع فيه الروح العامة إلا في هذا الإتجاه (ويبدو ، هنا ، أن توكوفيل مرتبط لحد الأسطورة بفكرته المضادة العلم إجتماعية !) . ومن هنا يتبع أن هناك بالنسبة للمشروع الديمقراطي واجب ملح يكمن في الارتفاع بلا كلل بالنفوس ، وفي السعي بلا توقف لأن ينشر فيها شعور الكبر ، وحب الملذات غير المادية « وتذوق اللامحدود . وهذا الواجب من غير الممكن إنجازه بدون مساعدة الدين ، وبدون الشعور بالروحانية ، وبدون فكرة خلود الروح .

فالأمر هنا لا يتعلق مطلقا ، بالنسبة له ، بالدعوة لأي نوع من أنواع الأكليروسية . لأنه في أوروبا القديمة ارتكبت المسيحية الخطأ المتمثل بأنها تركت نفسها تتحد بشكل حميم مع قوى الأرض ، العابرة من حيث

تعريفها ، أي مع الملكيات والأرستقراطيات ، وجازفت بذلك بأن تدفن تحت أنقاضها عندما يحين وقت إنهيارها . إن الدين لا يقدم مثل تلك الخدمات للأمريكيين إلا بقاءه بشكل صارم منفصلا عن الحكومة السياسية : إن النفوس وحدها ملك له ، أما المواطنون فلا يقعون تحت نفوذه . إن توكونيل يعي (ويحرص على إعلان) الأخطار « المحتومة تقريبا » التي تتعرض لها المعتقدات عندما يهتم فسروها بالأعمال العامة ، ولهذا فإنه يفضل ، حسب تعبيره الخاص ، أن «يقيد الآن في المذبح بدل أن يدعهم يخرجون منه !»